



النشرة اليومية

Sunday, 02 November, 2025



أخبار
الطاقة



انخفاض أسعار البتروكيميائيات مع تراجع الطلب الصناعي النهائية

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

التوالي.

استمرار الضغط على أسعار المنتجات باستثناء بعضها حيث انخفض متوسط سعر اليوريا في سبتمبر عن الشهر السابق بنسبة 17.0 % إلى 415 دولار للطن نتيجة تراجع الطلب والظروف الجوية غير المواتية.

بينما ارتفعت أسعار الأمونيا عن الشهر السابق بنسبة 18.2 % إلى 390 دولار للطن بدعم من نقص العروض نتيجة إغلاق المصانع لإجراء أعمال الصيانة وارتفاع الطلب. وانخفضت أسعار جلايكول الإيثيلين الأحادي في اسيا عن الشهر السابق بنسبة 5.6 % إلى 505 دولار للطن بسبب ارتفاع مستويات المخزون في الصين والتوقعات بزيادة الطاقة الإنتاجية.

وانخفضت أسعار الإيثيلين عن الشهر السابق بنسبة 3.1 % إلى 775 دولار للطن نتيجة تراجع الطلب على المنتجات النهائية ووفرة العروض. تراجع أسعار الستيرين، والبولي ستيرين عن الشهر السابق بنسب 2.9 %، و 2.8 % إلى 845 و 1,030 دولار أمريكي للطن على التوالي بسبب انخفاض تكاليف المواد الأولية.

وفي اتجاه هامش ربح المنتجات البتروكيميائية، تراجع هامش البولي بروبيلين - بروبان في سبتمبر

انخفضت معظم أسعار المنتجات البتروكيميائية والسوائل النفطية في سبتمبر نتيجة لعدة عوامل منها تراجع الطلب على المنتجات النهائية ووفرة العروض وارتفاع مستويات المخزون في الصين والتوقعات بزيادة الطاقة الإنتاجية. وشملت الانخفاضات منتجات الايثيلين، والولي بروبيلين، والستايرين، والبولي ستايرين، والبولي إيثيلين ترفتاليت، وجلايكول الايثيلين، وفوسفات ثنائي الأمونيوم، واليوريا.

فيما ارتفعت منتجات أخرى بدعم من نقص العروض نتيجة إغلاق بعض المصانع لإجراء أعمال الصيانة، وارتفاع الطلب، وانخفاض تكاليف المواد الأولية. وشملت الارتفاعات منتجات النافثا، والميثانول الصيقي، والامونيا، وميثيل ثالثي بوتيل الإيثر (ام تي بي إي)، وحمض الأسيتيك، وولات فاينيل الإيثيلين.

في حين استقرت أسعار منتجات أخرى منها البروبان، والبيوتان، والبولي كلورايد الفاينيل، وثنائي كلورايد الإيثيلين، وجلايكول الإيثيلين، والبولي كاربونات، وولات الفينيل الأحادي.

وفي التفاصيل ارتفعت أسعار النافثا في سبتمبر عن الشهر السابق بنسبة 2,6% إلى 610 دولار للطن، فيما استمر استقرار أسعار البروبان والبيوتان عند 520 و 490 دولار للطن على التوالي. وخفضت أرامكو أسعار البروبان والبيوتان لشهر أكتوبر إلى 495 و 475 دولار للطن على



في الصين إلى 51.2 من 50.5 بدعم من قوة نمو الطلبات المحلية وطلبات التصدير بالإضافة إلى تسارع وتيرة الإنتاج على الرغم من تراجع التوظيف وضغوط الأسعار. في المقابل، تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الذي يصدره بنك هامبورغ التجاري في منطقة اليورو إلى 49.8 من 50.7 فيما قابل انخفاض الطلبات الجديدة وتقليص الوظائف الزيادة الطفيفة في الإنتاج.

وحول المعروض العالمي من النفط الخام، يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي ارتفاع المعروض العالمي من النفط الخام والوقود السائل في العام 2025 بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 105.9 مليون برميل يوميا (مقابل 2.4 مليون برميل يوميا في التوقعات السابقة) وبمقدار 1.3 مليون برميل في العام 2026 (مقابل 1.1 مليون برميل يوميا في التوقعات السابقة).

ومن المتوقع ارتفاع المعروض من النفط لدى الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك بمقدار 1.9 مليون برميل يوميا إلى 73.4 مليون برميل يوميا في العام 2025 وبمقدار 1.1 مليون برميل يوميا، إلى 73.5 مليون برميل يوميا في العام 2026.

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع المعروض العالمي من النفط في 2025 بمقدار 3.0 برميل يوميا (أعلى من التوقعات السابقة بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا) والمزيد من الارتفاع في 2026 بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا (أعلى من التوقعات السابقة بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا). وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يبلغ متوسط تكرير النفط العالمي خلال 2025 نحو 83.5 مليون برميل يوميا، و84.0 مليون برميل يوميا في 2026.

إلى 467 دولار للطن من 483 دولار للطن في أغسطس. وتراجع هامش البولي بروبيلين - بيوتان في سبتمبر إلى 491 دولار للطن من 507 دولار للطن في أغسطس. وانخفض هامش البولي إيثيلين عالي الكثافة - النافثا إلى 255 دولار للطن في سبتمبر من 279 دولار للطن في أغسطس.

وارتفعت أسعار النفط خلال سبتمبر نتيجة التوترات الجيوسياسية ونقص المخزون، فيما تراجعت الأسعار في أكتوبر. ارتفع سعر خام برنت في سبتمبر نتيجة انخفاض المخزونات الأمريكية واستمرار ارتفاع الطلب من الصين والتوترات الجيوسياسية. وجاء ارتفاع الأسعار أيضا نتيجة استمرار أوبك في ضبط مستويات الإنتاج رغم التغيرات الموسمية في الطلب. ومع ذلك، تراجعت الأسعار في أكتوبر بسبب استئناف العراق صادراته من كردستان، والتوقعات بزيادة أوبك وحلفائها للمعروض، مما أثار مخاوف حدوث فائض في المعروض.

ارتفع سعر خام برنت خلال سبتمبر عن الشهر السابق بنسبة 3.0 % إلى 70.1 دولار للبرميل، كما ارتفع سعر خام غرب تكساس خلال نفس الفترة بنسبة 2.7 إلى 65.7 دولار للبرميل. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في مركز هنري عن الشهر السابق بنسبة 5.4 % إلى 2.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وشهد لنشاط التصنيع في الاقتصادات الكبرى أداء متباين، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي لمعهد إدارة الموارد الأمريكي قليلا إلى 49.1 في سبتمبر من 48.7 في أغسطس مما يشير إلى تباطؤ وتيرة الانكماش، على الرغم من استمرار تأثير انخفاض الطلبات الجديدة والمخزونات سلبا على الزخم.

وارتفع مؤشر "تشايجن" لمديري المشتريات التصنيعي



2026 مقارنة بالعام السابق (مقابل التوقعات السابقة بارتفاع 1,3 مليون برميل يومياً).

ووفقاً لمكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، ارتفع الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية السائلة خلال سبتمبر عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 1.4 إلى 104.6 مليون برميل يومياً.

وتتوقع منظمة أوبك نمو الطلب على النفط الخام في الدول الملتزمة بالتعاون في العام 2025 عن العام السابق بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً إلى 42.5 مليون برميل يومياً دون تغيير عن الشهر السابق. وتتوقع أيضاً ارتفاع طلب الدول الملتزمة بالتعاون في العام 2026 عن العام السابق بنحو 0.6 مليون برميل يومياً إلى 43.1 مليون برميل يومياً، دون تغيير عن توقعات الشهر السابق.

في المخزونات، وفقاً لوكالة الدولية للطاقة، ارتفعت مخزونات النفط العالمية في أغسطس بمقدار 17.7 برميل يومياً إلى أعلى مستوى في أربعة أعوام عند 7,909 مليون برميل يومياً. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن تبلغ مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2.93 مليار برميل بنهاية العام 2025 و3.2 مليار برميل بحلول عام 2026. كما يتوقع ارتفاع المخزون الأمريكي من الغاز الطبيعي عن متوسط الخمس سنوات بنسبة 8 % بحلول شهر مارس 2026. وفي نظرة عامة على الأسعار، يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن يصل متوسط أسعار العقود الفورية لخام برنت إلى 69 دولار أمريكي للبرميل خلال العام 2025 وإلى 52 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026.

ويتوقع بنك جولدمان ساكس أن يبلغ متوسط سعر خام برنت في الربع الرابع 2025 عند 64 دولار أمريكي للبرميل وبمتوسط 56 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026.

وحول معروض منظمة أوبك، ارتفع إنتاج الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام في يوليو عن الشهر السابق بمقدار 520,000 برميل يومياً إلى 28.4 مليون برميل يومياً في المتوسط، وذلك وفقاً لمصادر خارج منظمة أوبك. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن يصل متوسط إنتاج النفط الخام من الدول الأعضاء في منظمة أوبك في الربع الرابع 2025 إلى 28.0 مليون برميل يومياً (مقابل 28,3 مليون برميل يومياً من النفط الخام في الربع الثالث 2025).

ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام لدى منظمة أوبك في العام 2025 بحدود 27.8 مليون برميل يومياً وبحدود 27.9 مليون برميل يومياً في العام 2026. ووفقاً لمكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، بلغ متوسط انقطاع المعروض غير المخطط له لدى الدول الأعضاء في أوبك خلال سبتمبر نحو 0.99 مليون برميل يومياً (مقابل 1,36 مليون برميل في أغسطس).

وحول الطلب على النفط الخام، تتوقع أوبك أن يرتفع الاستهلاك العالمي في العام 2025 بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً (دون تغيير عن توقعات الشهر السابق) والمزيد من الارتفاع في العام 2026 بمقدار 1,4 مليون برميل يومياً (دون تغيير عن توقعات الشهر السابق).

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع الطلب العالمي على النفط في العام 2025 بمقدار 0.7 مليون برميل يومياً (دون تغيير عن التوقعات السابقة) و0,7 مليون برميل يومياً في العام 2026. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي ارتفاع الاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل خلال العام 2025 بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً عن العام السابق (مقابل التوقعات السابقة بارتفاع 0.9 مليون برميل يومياً)، و1.1 مليون برميل يومياً في العام



تقرير دولي: السعودية تدخل «مرحلة تاريخية» الشرق الأوسط جديدة» في تحوّل الطاقة

بخطى متسارعة لترسيخ مكانتها كأكثر موردٍ للطاقة تنافسيةً وموثوقيةً على مستوى العالم.

وفي كلمته خلال النسخة التاسعة من «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض، أكد وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان أن السعودية باتت توفر «الطاقة الأكثر كفاءةً وموثوقيةً واستدامةً على وجه الأرض»، داعياً مختلف الأطراف الدولية إلى «الاستثمار معنا». ووصف القدرة على توفير طاقة موثوقة وميسورة التكلفة بأنها العمود الفقري للنمو الاقتصادي العالمي، الذي تقوده قطاعات الذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والمعادن الحيوية، والصناعات المتقدمة.

كما وصف «الاقتصاد العالمي الجديد» بأنه اقتصادٌ آخذٌ في التشكّل حول قطاعاتٍ رقمية وصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة، يعتمد توسّعها على إمدادات طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات، وقال إنه «دون طاقةٍ مستدامة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها، نكون قد انتهينا كالاقتصاد»، مؤكداً أن هذه الموثوقية هي ما بنته المملكة.

ويرتكز نجاح السعودية، بحسب التقرير، إلى نموذج وطني لقطاع الكهرباء يقوم على فكرة «المشتري الرئيس» الذي يشتري الوقود من «أرامكو السعودية»، والكهرباء من المنتجين، ويطرح مناقصات تنافسية لمشروعات الطاقة التقليدية والمتجددة، ثم يبيع الطاقة للموزعين. وقد مكّن هذا التنظيم، مع التخطيط المركزي بعيد المدى والشراء المبكر، من تأمين معدات توليد منخفضة الكلفة وتفاذي اختناقات سلاسل الإمداد وتحقيق أسعار قياسية.

كشف تقرير متخصص عن أن السعودية تقود حالياً تحولاً جوهرياً يعيد تشكيل موقعها في خريطة الطاقة العالمية، واصفاً هذه المرحلة بأنها «تاريخية»، وتشبه لحظة اكتشاف النفط في حقل الدمام عام 1938. هذا التحول لا يقتصر على تنويع مزيج الطاقة فحسب، بل يهدف إلى دمج كفاءة إمدادات النفط مع الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة والهيدروجين النظيف.

وبحسب نشرة «بتروليوم أرغس» (Petroleum Argus) المتخصصة في أسواق الطاقة والسلع العالمية، فإن هذا المزيج يهيئ المملكة لتكون مركزاً عالمياً للطاقة المستدامة والرقمية، ومورداً للطاقة الأكثر تنافسيةً وموثوقيةً عالمياً في ظل بروز الاقتصاد العالمي الجديد المعتمد على التقنيات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

ويأتي هذا التحوّل بعد قرابة عقد من إطلاق الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، رؤية «السعودية 2030»، بهدف تنويع موارد الاقتصاد، من خلال إصلاحات شاملة ومشروعات كبرى. ويتيح بروز التقنيات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والاقتصاد العالمي الجديد، فرصة للمملكة لمواصلة مسيرة تحوّلها.

خطى متسارعة ووفق «أرغس» في تقريرها الذي حمل عنوان «من اكتشاف حقل الدمام إلى الطاقة التي تدعم البيانات: مرحلة تاريخية جديدة للطاقة في المملكة؟»، تتحرك المملكة

خطى متسارعة



مع تحالف تقوده شركة «كيبكو» الكورية الجنوبية، ويضم شركة «الاتحاد للماء والكهرباء» الإماراتية، أرخص مصدر لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في العالم. كما تعمل المملكة على تحويل أو إيقاف مرافق تُنتج 23 غيغاواط من الكهرباء باستهلاك البترول وسوائله، وإحلال الغاز، الأعلى كفاءةً، محله.

إضافة إلى ذلك، أشار وزير الطاقة إلى أن الغاز والطاقة المتجددة، منخفضي التكلفة، سيشكلان الركيزة الأساسية لتوسّع المملكة في إنتاج الهيدروجين النظيف والوقود الاصطناعي. ووصف الهيدروجين، سواءً المنتج من مصادر الطاقة المتجددة، أو من الغاز الطبيعي، بأنه مصدرٌ «نظيف» إذا ما اقترن بمشروعات احتجاز الكربون التي تقودها «أرامكو». كما تظل الطاقة النووية، بما في ذلك المفاعلات المعيارية الصغيرة، خياراً طويل الأمد.

تحول الطاقة

وفي حديثه، أعاد الأمير عبد العزيز، بفاعلية، رسم صورة تحوّل الطاقة، لينظر إليه كفرصة اقتصادية، بدلاً من اعتباره قيداً بيئياً، وهي الفكرة التي تلقى دائماً تأييداً متزايداً من دولة الإمارات. ويبدو أن المسار منخفض الكربون، القائم على التكاليف المعقولة، والنطاق الشامل، والموثوقية، بدلاً من الاستبعاد المرحلي، لأنواعٍ من الوقود، هو ما تستند إليه المملكة في ترسيخ موقفها قبيل انعقاد المؤتمر الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ (كوب 30) في البرازيل.

وبحسب التقرير، فإن السعودية تريد أن يفهم موقفها، في مجال الطاقة، من منظور يركز، بدرجة أقل، على النفط منخفض التكلفة، وبدرجة أكبر على علاقة الطاقة بالرقمنة، والنطاق العريض، والتزامها بتوفير الطاقة، التي يمكن الاعتماد عليها، خلال العقود المقبلة، لعالم يتزايد اعتماده على صنع وتبادل البيانات، باستخدام مصادر الطاقة الأقل كلفة.

وفي هذا السياق، قال وزير الطاقة: «اشترينا جميع التوربينات الغازية المزدوجة من (سيمنس) و(جنرال إلكتريك) حتى عام 2028 لو تأخرنا عاماً واحداً لما كان ذلك ممكناً».

أسعار قياسية

وتحتل مشروعات الطاقة الشمسية، في السعودية، مثل مشروع الشعيبة (1.04 سنت لكل كيلوواط ساعة) ومشروع نجران (1.09 سنت لكل كيلوواط ساعة)، المرتبتين الأولى والثانية، عالمياً، من حيث انخفاض التكلفة.

وفي المملكة، يُباع الغاز المحلي بنحو 2.15 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أقل بكثير من الأسعار الأوروبية والآسيوية، التي تتجاوز 12 دولاراً. كما تسجّل المملكة أدنى تكاليف للتوليد الحراري على مستوى العالم، في حين تبلغ تكاليف التخزين في البطاريات 409 دولارات لكل كيلوواط ساعة، وهذا يضعها في المرتبة الثانية، عالمياً، بعد الصين، التي تبلغ تكلفتها 404 دولارات لكل كيلوواط ساعة.

الأرض وطاقة الرياح والشمس

وتستهدف المملكة رفع طاقتها الإنتاجية للكهرباء، من مصادر الطاقة المتجددة، من 3 غيغاواط، التي كانت عليها في عام 2020، إلى 64 غيغاواط، من خلال مشروعات تُطرح بحلول نهاية هذا العام.

وقد تم بالفعل ربط نحو 12.3 غيغاواط منها بالشبكة الكهربائية، التي تعمل الوزارة على أتمتتها بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2026، أي قبل الموعد المستهدف في عام 2030.

ويُعد مشروع محطة الدوامي لطاقة الرياح (1.33 سنت لكل كيلوواط ساعة)، الذي وُقّع عقده هذا الأسبوع،



الشرق الأوسط

بيسنت: الصين أخطأت بفرض ضوابط على صادرات المعادن النادرة

أن واشنطن «تملك إجراءات لتعويض ذلك (...)»، وأعتقد أن القيادة الصينية شعرت بالقلق من رد فعل العالم تجاه هذه القيود».

اعتبر وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت، أن الصين ارتكبت «خطأ» بفرضها ضوابط على صادراتها المرتبطة بالمعادن النادرة، معتبراً أن بكين لفتت بذلك الانتباه إلى أحد أسلحتها التجارية الأساسية.

وقال بيسنت في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» نشرت السبت: «لقد حذرت الصين الجميع من الخطر. لقد ارتكبت خطأ حقيقياً»، مضيفاً أن «هناك فرقاً بين وضع المسدس على الطاولة وإطلاق النار في الهواء».

وكانت بكين قد أعلنت مطلع أكتوبر (تشرين الأول) فرض ضوابط على تصدير بعض التقنيات المرتبطة بالمعادن النادرة، وهي معادن أساسية لصناعات التكنولوجيا الرقمية والسيارات والطاقة والدفاع. لكن بعد محادثات جرت الأسبوع الحالي في كوريا الجنوبية بين الرئيس الصيني شي جينبينغ ونظيره الأميركي دونالد ترمب، وافقت بكين على تعليق بعض هذه القيود لعام.

وشكلت هذه الإجراءات إحدى أبرز نقاط الخلاف بين القوتين الاقتصاديتين في مفاوضاتهما الأخيرة، فضلاً عن أنها مصدر اضطراب كبير في سلاسل الإمداد العالمية.

وتحتفظ الصين بسيطرة شبه احتكارية على معالجة المعادن النادرة، وتتهم باستخدام هذه الهيمنة للضغط على شركائها التجاريين.

غير أن بيسنت رأى أن بكين استنفدت إحدى أوراقها، مؤكداً



الشرق الأوسط

أستراليا وكندا توقعان اتفاقاً لتعزيز التعاون في مجال المعادن الحيوية

اتفاقية واسعة النطاق للمعادن الأساسية تهدف إلى مواجهة هيمنة الصين على هذا القطاع.

أعلنت أستراليا، السبت، أنها وقعت اتفاقاً مع كندا لتعزيز التعاون الثنائي والتجاري في مجال المعادن الحيوية، وذلك خلال اجتماع وزراء الطاقة والبيئة لمجموعة السبع في تورونتو.

وقالت وزيرة الموارد الطبيعية مادلين كينغ إنها ونظيرها الكندي تيم هودجسون وقعا إعلان نوايا مشتركاً بشأن التعاون في مجال المعادن الحيوية يهدف إلى تعميق الشراكة بين البلدين في هذا المجال.

وتعتمد دول مجموعة السبع، باستثناء اليابان، بشكل كبير أو حصري على الصين في مجموعة من المواد، بدءاً من مغناطيسات الأتربة النادرة، ووصولاً إلى معادن البطاريات.

وقد أعلنت كندا قبل أيام عن رغبتها في التركيز على العمل مع شركاء مجموعة السبع لتأمين صفقات توريد المعادن الحيوية خلال استضافة الاجتماع الذي يستمر يومين.

وقالت كينغ في بيان: «أتطلع إلى العمل مع كندا لبناء سلاسل توريد قوية تدعم الابتكار والنمو الاقتصادي».

يأتي هذا الاتفاق بعد أن التقى رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيزي في سبتمبر (أيلول) بنظيره الكندي في المملكة المتحدة لإجراء محادثات شملت قضايا المعادن الأساسية، وفقاً لبيانات حكومية.

واتفقت أستراليا والولايات المتحدة الشهر الماضي على



الشرق الأوسط

تفاهم أزمة إمدادات الرقائق بين الصين وهولندا بسبب شركة «نيكسبيريا»

مكونات رئيسة لتصنيع الرقائق- إلى مصنعها للتجميع في الصين. وأكدت الشركة إخطار العملاء، لكن امتنعت عن تقديم المزيد من التفاصيل. ونقلت «سي إن إن» السبت عن مصدر مطلع قوله إن البيت الأبيض يستعد للإعلان عن استئناف شحنات شركة «نيكسبيريا» من منشآتها في الصين، في خطوة تمثل انفراجة كبرى لصناعة السيارات العالمية التي واجهت خطر التوقف بسبب نقص الإمدادات الحيوية. كانت الحكومة الهولندية قد أعلنت يوم 14 أكتوبر، عقب جلسة استماع طارئة، «خلصت غرفة الشركات الهولندية في 7 أكتوبر 2025، مؤقتاً، إلى وجود أسباب وجيهة للشك في سلامة إدارة شركة (نيكسبيريا) بقيادة الرئيس التنفيذي السابق تشانغ شيويه تشنغ. وقضت غرفة الشركات، على اعتبار أنه إجراء فوري، بإيقاف تشانغ شيويه تشنغ عن العمل بوصف أنه مدير. وبناءً على ذلك، لم يعد تشانغ شيويه تشنغ يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة (نيكسبيريا)». علاوة على ذلك، قضت غرفة الشركات بأن جميع حقوق التصويت تقريباً على أسهم «نيكسبيريا»، المملوكة بشكل غير مباشر لشركة «وينغتيك تكنولوجي المحدودة» (وينغتيك)، قد وضعت تحت إدارة مدير مستقل عينته غرفة الشركات.

وأكد البيان: «من الآن فصاعداً، سيتولى المدير المالي ستيفان تيلجر منصب الرئيس التنفيذي المؤقت، وسيواصل أخيم كيمي منصب مدير العمليات، وسيتولى روبن ليشتنبرغ منصب المدير القانوني لشركة (نيكسبيريا القابضة بي في) وشركة (نيكسبيريا بي في)، إلى جانب غيدو ديريك، الذي عينته غرفة التجارة مديراً غير تنفيذي».

ألقت الصين، السبت، باللوم على الحكومة الهولندية في تفاهم اضطرابات إمدادات الرقائق العالمية المتعلقة بشركة «نيكسبيريا» لتصنيع أشباه الموصلات، واتهمتها بالتدخل في عمليات الشركة.

وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان إن «التدخل غير القانوني للحكومة الهولندية في الشؤون الداخلية للشركات أدى إلى الفوضى الحالية في الإنتاج العالمي، وسلاسل التوريد». وتعد «نيكسبيريا» من أهم الشركات المنتجة للرقائق البسيطة منخفضة التكلفة، مثل الترانزستورات والثنائيات، التي تدخل في كل الأجهزة الكهربائية تقريباً، من الهواتف الجوال إلى السيارات الكهربائية.

واندلج النزاع بعد أن سيطرت الحكومة الهولندية على شركة «نيكسبيريا» لتصنيع أشباه الموصلات، والتي يقع مقرها الرئيس في نيميخين، بهولندا، ومملوكة لشركة «وينغتيك تكنولوجي» الصينية، ومدرجة في بورصة شنغهاي، ومملوكة جزئياً للحكومة الصينية. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2025 تولت الحكومة الهولندية إدارة الشركة معللة ذلك بمخاوف أمنية.

وفي رد فعل على ذلك، أوقفت الصين تصدير منتجات «نيكسبيريا»، بما في ذلك الرقائق المستخدمة في صناعة السيارات.

وتصاعدت مشكلات التسليم يوم الجمعة، حيث علقت شركة «نيكسبيريا» شحنات رقائق أشباه الموصلات -وهي



الاقتصادية

النفط يتجه لانخفاض للشهر الثالث مع صعود الدولار ووفرة العروض

مليون برميل يوميا إجمالا، أو 2.5% من العروض العالمي، في سلسلة من الزيادات الشهرية.

أظهرت بيانات المنظمات المشتركة (جودي) الأسبوع الماضي، أن صادرات النفط الخام من السعودية بلغت أعلى مستوى لها في 6 أشهر عند 6.407 مليون برميل يوميا في أغسطس.

أشار تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أيضا إلى إنتاج قياسي بلغ 13.6 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي.

بكين بدأت شراء الطاقة من واشنطن قالت أمريكا أمس الخميس، إن الصين وافقت على البدء في عملية شراء الطاقة، مضيفة أن صفقة ضخمة قد تُبرم تتضمن شراء النفط والغاز من ألاسكا.

مع ذلك ظل المحللون متشككين فيما إذا كان الاتفاق التجاري بين واشنطن وبكين سيعزز الطلب الصيني على الطاقة الأمريكية.

المحلل في بنك باركليز مايكل ماكلين قال "تنتج ألاسكا 3% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي، ونعتقد أن مشتريات الصين من الغاز المسال من ألاسكا ستكون على الأرجح مدفوعة بالسوق".

تراجعت أسعار النفط اليوم الجمعة متجهة نحو تكبد خسائر للشهر الثالث، إذ حد صعود الدولار من مكاسب السلع، بينما بدد ارتفاع العروض من كبار المنتجين تأثير العقوبات الغربية على صادرات روسيا.

العقود الآجلة لخام برنت هبطت 0.5% إلى 64.50 دولار للبرميل، وخسر خام تكساس 0.5% أيضا إلى 60.22 دولار للبرميل.

محللو ANZ قالوا "أثرت قوة الدولار على شهية المستثمرين حيال جميع السلع"، حيث تعززت العملة بعد أن قال رئيس الفيدرالي جيروم باول يوم الأربعاء إن خفض الفائدة في ديسمبر ليس مؤكدا.

يتجه الخامان للتراجع 3% خلال أكتوبر، وسط توقعات بتجاوز ارتفاع العرض نمو الطلب هذا العام، مع قيام تحالف أوبك+ بزيادة الإنتاج لزيادة الحصة السوقية.

ستخفف أيضا زيادة العروض من تأثير العقوبات الغربية التي تؤدي لتراجع صادرات النفط الروسية إلى أكبر مشتريها الصين والهند.

قالت مصادر إن تحالف أوبك+ يميل إلى زيادة متواضعة في الإنتاج في ديسمبر، ومن المقرر أن تعقد المجموعة اجتماعا يوم الأحد المقبل.

عززت 8 دول في أوبك+ أهداف الإنتاج بما يزيد على 2.7

شكرًا.